P-ISSN: 1680-9300
E-ISSN: 2790-2129
المجلد (26)، العدد (3)
ص.ص 71-77

المصطلح النحويّ المؤول بغيره:"الاسم المؤول بالفعل" أنموذجًا

رسل عبد الرحيم تركي [1]، ظافر خير الله جميل عبود [2]

[1,2] كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، جامعة الأنبار، الأنبار، العراق.

المستخلص

يتناول البحث مسألة الاسم المؤوَّل بالفعل في الدرس النحوي، ولا سيما في باب العطف؛ إذ يَرِد في الاستعمال العربي عطفُ الاسم على الفعل أو الفعل على الاسم، بما يبدو مخالفًا للأصل المقرّر عند النحاة من اشتراط المماثلة بين المعطوف والمعطوف عليه، ويهدف البحث إلى بيان الأساس الذي اعتمده النحاة في تخريج هذه الظاهرة، وهو التأويل القائم على اتحاد الجنس في المعنى، ولا سيما عند دخول (أل) الموصولة على اسم الفاعل، فيُنزَّل منزلة الفعل.

وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء نصوص النحاة، وتحليل شواهد القرآن الكريم وكلام العرب، مع تتبع المصطلحات الدالة على هذه الظاهرة وبيان تباينها اللفظي واتحادها المفهومي، وتوصّل إلى أنّ التأويل أداة مركزية في حفظ القاعدة النحوية من النقض؛ إذ يُعيد الظواهر الخارجة عن القياس إلى أصولها، ويكشف عن مرونة النظام النحوي وارتباطه الوثيق بالمعنى.

الكلمات المفتاحية: التأويل النحوي، الاسماء، المصادر، الأفعال المؤولة.

1. المقدمة

يُعَدّ مبدأ العطف على المماثل من القواعد الراسخة في النحو العربي؛ إذ يقتضي أن يُعطف الاسم على الاسم، والفعل على الفعل، اتساقًا مع مبدأ التجانس التركيبي، غير أنّ الاستعمال العربي، ولا سيما في القرآن الكريم وكلام الفصحاء، قد ورد بما يُخالف ظاهر هذه القاعدة، كعطف الفعل على الاسم أو العكس، مما أثار إشكالًا نحويًا دقيقًا.

وقد تصدّى النحاة لهذا الإشكال عبر آلية التأويل، فحملوا الاسم—وخاصة اسم الفاعل المعرّف بـ(أل)—على معنى الفعل، لكونه في تقدير جملة صلة، فزال اختلاف الجنس، واتحد الطرفان في المعنى. ومن هنا تتجلّى أهمية هذه المسألة؛ إذ تمثّل نموذجًا واضحًا لتداخل البنية اللفظية والدلالة في توجيه الحكم النحوي.

ويهدف هذا البحث إلى الكشف عن حقيقة هذا المصطلح، وتتبع مرادفاته في كلام النحاة، وبيان أصوله النظرية، وتحليل تطبيقاته في النصوص، مع إبراز دور التأويل في تحقيق الاتساق بين القاعدة والاستعمال.

2. منهجية البحث

1.2 أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات عديدة:

- إبراز دور التأويل النحوي في حفظ القواعد العامة من النقض.
- توضيح العلاقة بين المعنى والتركيب في توجيه الأحكام النحوية.
- جمع شتات المصطلحات المتعددة التي عبّر بها النحاة عن ظاهرة واحدة.

مجلة بحوث مستقبلية
المجلد 26، العدد 3 (2026).
أُستلم البحث في 21 نيسان 2026؛ قُبل في 13 حزيران 2026
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 30 تموز 2026
البريد الإلكتروني للمؤلف المراسل: rus24h2012@uoanbar.edu.iq

DOI:10.61704/pr.656

- تقديم معالجة علمية لإشكال العطف بين المختلفين في اللفظ والمتحدين في المعنى.
- خدمة الدراسات القرآنية ببيان توجيه الشواهد المشكلة.

2.2 مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1) ما المقصود بالاسم المؤول بفعل؟ وكيف يتحول الفعل إلى تأويل اسمي؟
2) ما أنواع الأدوات التي تدخل على الفعل فتُكسِبه حكم الاسم (أن، ما، لو، كي، وغيرها)؟
3) ما مواطن الإعراب التي يحل فيها الاسم المؤول محل اسم مفرد أو مصدر؟
4) ما الخلافات النحوية حول بعض أنواع التأويل (مثل تأويل (لو) بالمصدر عند الكوفيين)؟

3.2. أهداف البحث

تهدف الدراسة الى:

1) تعريف الاسم المؤول بفعل لغةً واصطلاحًا، وبيان الفرق بينه وبين المصدر الصريح.
2) حصر أدوات التأويل الاسمي (أنْ المصدرية، ما المصدرية، لو المصدرية، كي، أنَّ المفتوحة) وبيان خصائص كل منها.
3) دراسة الحالات التي لا يصح فيها التأويل، وأسباب المنع.

4.2 فرضيات البحث

يقوم البحث على مجموعة من الفرضيات، وهي:

- إنَّ ظاهرة عطف الفعل على الاسم أو العكس ليست خروجًا حقيقيًا عن القاعدة، بل هي محمولة على التأويل.
- إنَّ اسم الفاعل—إذا اقترن بـ(أل) الموصولة—يُنزَّل منزلة الفعل، فيتحقق اتحاد الجنس.
- إنَّ تعدد المصطلحات عند النحاة لا يدل على تعدد الظاهرة، بل على تنوع في التعبير عنها.
- إنَّ المعنى عنصر حاكم في توجيه الحكم النحوي، وقد يُقدَّم على ظاهر اللفظ.

5.2 المنهج المعتمد في كتابة البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على:

- استقراء نصوص النحاة في المصادر الأصيلة (كسيبويه، وابن مالك، وابن هشام).
- تحليل المصطلحات المرتبطة بالاسم المؤوّل بالفعل، وردّها إلى إطار مفهومي جامع.
- دراسة الشواهد القرآنية والشعرية وتحليلها نحويًا ودلاليًا.
- بيان آلية التأويل بوصفها أداة تفسيرية لضبط الظواهر الخارجة عن الأصل.

6.2 حدود الدراسة

تتحدد هذه الدراسة بالحدود الآتية:

- **الموضوعية:** تقتصر على مسألة الاسم المؤوّل بالفعل في باب العطف دون التوسع في سائر أبواب التأويل.
- **المصدرية:** تعتمد على كتب النحو التراثية وشروحها، مع التركيز على المدرسة البصرية وما تفرع عنها.
- **التطبيقية:** تقتصر الشواهد على القرآن الكريم وبعض النصوص المروية عن العرب.
- **الاصطلاحية:** تُعنى بالمصطلحات النحوية المرتبطة بالظاهرة دون الخوض في التأويل البلاغي أو الأصولي إلا بقدر الحاجة.

3. الجانب النظري (الاسم المؤول بفعل)

1.3 المطلب الأول (مفهوم المصطلح ومرادفاته)

مفهوم المصطلح: في هذه المسألة هو الاسم المؤول بفعل (اسم الفاعل) فهو من المشتقات التي تعمل عمل الفعل، فلفظه اسم في كونه يقبل علاماته الاسم مثل: التنوين، و(الـ) التعريف، والاضافة، ومع هذا فهو يعمل بقوة الفعل فيرفع فاعلًا، وينصب مفعولًا إن كان متعديًا، فاللفظ اسم لكن معناه بمعنى الفعل، فهو اسم مؤول بفعل (ينظر: ابن مالك، 1990م، 3/ 70, وابن هشام: 1/ 746, وابن عقيل، 1405هـ:2/ 196).

ومرادفاته:

- ما عطف على الفاعل حملا على المعنى (ينظر: ابو علي الفارسي، 1969م، ص60، وابن الناظم، 2000م: 48.).
- المعطوف المفرد المؤول بجملة (ينظر: ابن يعيش، 2001م، 2/400).

DOI:10.61704/pr.656

- عطف الفعل على الاسم حملا على المعنى (ينظر: أبو حيان الأندلسي، 1998م:2022/4, والسهيلي، 1992م، ص247).
- اسم الفاعل المؤول بالفعل (ينظر: ابن الوردي، 2008م: 620/2,وابن قيم الجوزية، 1954، 788/2).
- الاسم الغير صريح الواقع موقع الفعل من جهة أنّه صلة لـ(ال) (ينظر: ابن عقيل، 1980م: 23/4).
- اسم الفاعل المؤول بفعل عند عطف فعل عليه (ينظر: ناظر الجيش، 1428هـ:4259/8).
- الفعل المعطوف على اسم مشبه للفعل (ينظر: ابن مالك: 1271/3).
- الفعل الجائز عطفه على الاسم المؤول به (ينظر: ابن مالك، 1990م، 3/383)
- الاسم المشبه للفعل يعطف على الفعل لتقارب المعنى (ينظر: ابن الناظم، 2000م، ص391).
- 10-عطف الفعل على الاسم لتقارب المعنى (ينظر: أبو حيان الأندلسي، 1998م، 2022/4).
- العطف الحاصل لاتحاد الجنس بالتأويل (ينظر: المرادي، 2008م 1034/2, والاشموني، 2007م: 403/2).
- عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى (ابن هشام، 1979م :355/3. وينظر: ابن قيم الجوزية، 1954م 643/2, والسامرائي، 267/3).
- 13 .الاسم في موضع الفعل (ناظر الجيش، 1428هـ، 3516/7).
- عطف الفعل الماضي والمضارع على الاسم المشبه له في المعنى (الجرجاوي، 2000م: 2/).
- 15.الاسم في معنى الفعل (ينظر: ابن السراج: 311/2. وابن الخباز، ص 512).
- اسم الفاعل في صلة (ال) في تأويل الفعل (ينظر: ناظر الجيش، 1428هـ:1042/2).
- ما كان خالص الوصفية لم تتغلب عليه الاسمية لانّ بمعنى الفعل (ينظر: الجرجاوي، 2000م :169/1).

2.3 المطلب الثاني (أصل المسألة)

1.2.3 العطف لا يكون إلّا على مثله

إنّ الأصل في العطف أن يكون معطوفا على مثله، سواء كان عطف الاسم على الاسم أو الفعل على الفعل، ويكون مغايرًا في لفظه، نحو: جاء زيدٌ وخالدٌ، أو قام محمدٌ وجاء أخوك، فهنا عُطِف اسمٌ على اسمٍ، وفعلٌ على فعلٍ (ينظر: السهيلي، 1992م :186).

أضرب العطف عند النحاة (ينظر: ابن يعيش، 2001م: 5/ 5, والحازمي: 95/ 8):

1) عطف اسم على اسم:

قوله تعالى:

﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾

[الإسراء: 36]

وكما جاء في اعراب الآية: "السمع: اسم ان منصوب بالفتحة. والبصر والفؤاد: معطوفتان بواوي العطف على «السمع"(صالح، 1418هـ: 6/ 272).

2) عطف فعل على فعل:

"يعنى أنّ الأفعال يجوز عطف بعضها على بعض كما يكون ذلك في الأسماء نحو زيد قام وقعد"(المكودي، 2000م:232.).

3) عطف جملة على جملة:

قوله تعالى:

﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾

[آل عمران: 27]

تُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ: الجملة معطوفة بحرف العطف «الواو» على «وتُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ»"(صالح، 1418هـ: 2/ 33).

2.2.3 الـ الموصولة بمعنى الذي

إنّ المتقرر عند النحاة أنّ (الـ) الداخلة على المشتقات كـ(اسم الفاعل) هي بمعنى (الذي) , وبما أنّ الموصول يحتاج صلة له فالنحاة تأوّلوا (الضارب) الذي ضرب قال بن السراج (ت:316هـ) : "وتقول: "عبد اللهِ الضاربُ زيدًا" جميع النحويين على أنّ هذا في تقدير: الذي ضرب زيدًا، ولم يجيزوا الإضافة، وزعم الفراء: أنّه جائز في القياس على أن يكون بتأويل: "الذي هو ضارب زيدٍ" وكذا حكم: "زيدٌ الحَسنُ الوجهِ" عنده أن يكون تأويله" (ابن السراج: 2/ 14).

وعلل الفارسي (ت:377هـ) عن سبب تأويل (الضارب) بـ(ضرب) قائلا: "وإن كان دخول اللام بمعنى "الذي" في اسم الفاعل لم تجز إضافته أيضاً ألا ترى أنّه إذا كان كذلك كان اسم الفاعل في تقدير جملة، ويدلك على أنّه في تقدير جملة إجازتهم (الضاربُ زيداً أمس أخوك) فلولا أنّه بمعنى "ضرب" لم ينصبْ "زيداً")" (أبو علي الفارسي، 1985: 2/ 865, وينظر: ابن بابشاذ، 1977م، 1/ 178).

3.3 المطلب الثالث (اسم مؤول بفعل)

إنّ الكلمة_ كما قرر النحاة_ هي اسم، وفعل، وحرف (ينظر: سيبويه، 1988م: 1/ 12)، والعطف يكون على مثله ومغايرا في اللفظة (ينظر: السهيلي، 1992م :186)، ولكن وردت شواهد وأبيات شعرية قد عُطِفَ الاسم على الفعل أو العكس، فماذا خرّجها النحاة؟

إنّ الجواب عن هذا، هو أنّ النحاة خرّجوا هذه الآيات والشواهد على أنّ (الـ)

DOI:10.61704/pr.656

الموصولة الداخلة على الاسم هي بمعنى (الذي)، وهي تحتاج الى صلة _جملة_ فقالوا: إنّ قولنا: جاء الضارب زيدا، بمعنى الذي ضرب زيدا، وحينئذٍ عُطِف فعل على فعل، وهنا خرج الاشكال الحاصل (ابن السراج: 2/ 357).

ومما يدلّ على جواز هذا العطف ما أشار إليه ابن مالك في ألفيته قائلًا: (ابن مالك :265):

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا ... وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

"وتقول: ضربت زيداً، فإن أخبرت عن اسمك بالألف واللام قلت: الضارب زيداً أنا، وبالذي: الذي ضرب زيداً أنا ففي كل واحد من ضرب، والضارب ذكر مرفوع يعود إلى الذي"(أبو علي الفارسي، 1969م: 58).

ومما ورد في كتاب الله قوله تعالى:

﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ۚ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾

[الأنعام: 95].

وعلل ابن الناظم سبب جواز هذا العطف؛ لأنّ الاسم هنا مشبّه بالفعل فقد عمل مثل عمل الفعل ولهذا جاز عطفه عليه والسبب لتقارب المعنى (ينظر: ابن الناظم، 2000م :391).

ومنه أيضا قوله سبحانه:

﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾

[الحديد: 18].

ويعلل ابن مالك قائلا: "ثم نبهت على جواز عطف الفعل على الاسم، وعطف الاسم على الفعل إذا سهل تأولهما بفعلين"(ابن مالك، 1990م: 3/ 383).

ومنه أيضا قوله تعالى:

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾

[الملك: 19].

فإنّ سبب عطف الاسم على الفعل أو العكس إنّما في كون الاسم مشابها للفعل فيجوز تأويله بفعل (ينظر: ابن الوردي، 2008م: 2/ 523).

فإنّ (ال) الموصولة الداخلة على اسم الفاعل إنّما هي بمعنى (الذي) وما بعدها مؤول بفعل؛ لأنّ اسم الفاعل هنا بمثابة الفعل في العمل والمعنى (ينظر: الزمخشري، :285, وابن الأثير، 1420هـ: 1/ 505).

وكما يعلل ابن مالك عن سبب تأويل اسم الفاعل بالفعل قال: "الفاعل بمنزلة الذي فعل في المعنى" ثم قال بعد ذلك: "قولك هذا الضارب زيدا فصار بمعنى الذي ضرب زيدا وعمل فيه عمله"(ابن مالك، 1990م: 3/ 76).

ويقول المرادي (ت: 749هـ):

"فإن قلت: كيف جاز ذلك "وحرف" العطف لا يربط بين مختلف الجنس؟ قلت: إنّما جاز؛ لأنّ أحدهما مؤول بالآخر، فاتحد الجنس بالتأويل. فإن قلت: فأيهما المؤول؟ قلت: الذي يؤول هو الحال محل الآخر "فيكون"4 الأول كمثال الأول؛ لأنّ المصدقين

صلة "أل" وحق الصلة أن تكون جملة، فال مؤولة بالذي والمصدقين بتصدقوا. وتارة يكون الثاني كالمثال الثاني؛ لأنّ صافات فيه حال، وأصل الحال أن يكون اسمًا، فيقبض مؤول بقابضات"(المرادي، 2008م: 2/ 1034).

وكما علل سبب ذلك ابن هشام وهو أنّ الذي حملهم على عطف اسم على فعل أو العكس إنّما هو المعنى، كون الاسم عند تأويله يصبح بمعنى الفعل (ينظر: ابن قيم الجوزية، 1954م: 2/ 643).

فإنّ اتحاد الاسم والفعل في معنى واحد هو الذي حملهم على جواز العطف، ويُضاف الى ذلك أنّ (ال) الموصولة هنا بمعنى (الذي) مفتقرة الى جملة فيجب تأويل الاسم هنا بجملة (ينظر: ناظر الجيش، 1428هـ: 7/ 3516, والشاطبي، 2007م، 1/ 481, والأشموني، 1998م: 2/ 403).

ومن الشواهد على عطف الاسم على الفعل قولهم: الطائر الذباب فيغضب زيد.

وقد خرّجوه النحاة بأنّ التقدير: يطير الذباب فيغضب زيدٌ (ينظر: الخوارزمي، 1990م: 2/ 201)،"يطير الذباب فيغضب زيد فإن أخبرت عن الذباب بالذي قلت: الذي يطير فيغضب زيد الذباب (فإن أخبرتَ عن زيدٍ قلتَ: الذي يطيرُ الذباب فيغضبُ زيدٌ) ففي يغضب ذكر مرفوع يعود إلى الذي، وزيد خبر المبتدأ الذي هو الذي. فإن أخبرت عن الذباب بالألف واللام قلت: الطائر فيغضب زيد الذباب، ففي الطائر ذكر يعود على الألف واللام والذباب خبر المبتدأ، فإن أخبرت عن زيد بالألف واللام قتل: الطائر الذباب فيغضب زيد، فالراجع إلى الألف واللام الذكر الذي في: فيغضب وعطفت يفعل الذي هو يغضب على فاعل حملا على المعنى لأنّ معنى الطائر الذباب الذي يطير الذباب فيغضب زيد..." (أبو علي الفارسي، 1969م :60).

ويقول ابن يعيش (ت: 643هـ):"الطائرُ فيغضب زيد الذبابُ، فيكون "الطائر" مبتدأ، وفيه ذكر يعود إلى مدلولِ الألف واللام، وهو مرتفعٌ به. وقولُه: "فيغضب زيد" معطوفٌ عليه، لأنّه، وإن كان مفردًا، فهو في تأويل الجملة؛ لأنّ "الطائر" بمعنَى "الذي يطير"، فكأنّك عطفت جملة على جملة في الحكم"(ابن يعيش، 2001م: 2/ 400).

"الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب يجب رفعه لأنه معطوف على طائر وهو اسم غير صريح لأنّه واقع موقع الفعل من جهة أنه صلة لـ(ال) وحق الصلة أن تكون جملة فوضع طائر موضع يطير"(ابن عقيل، 1980م: 4/ 23).

فإنّ تأويل الاسم وجواز عطفه على الفعل لكونه بمعنى الفعل إذ الطائر هو اسم فاعل وعندها فهو مؤول بفعل، فجاز العطف (ينظر: ابن الوردي، 2008م: 2/ 620).

"يعني أنّ عطف الفعل على الاسم الذي يشبه الفعل، وعطف الاسم المذكور على الفعل، سائغ لسهولة الخطب فيه؛ إذ كان الاسم من حيث أشبه الفعل كأنّه فعل، فكأنك لم تعطف إلا فعلا على فعل، فلم يبق فيه ما تقدم من المحظور، فتقول: أعجبني الضارب زيدًا وأكرم عمرًا، وجاءني رجل ضارب زيدًا ويكرم أخاه"(الشاطبي 2007م: 5/ 187.).

ومن شواهد عطف الفعل على الاسم قوله تعالى:

﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾

[الأنعام: 96]

فإعرابها: "وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا: الواو: عاطفة. جعل: فعل ماض مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: هو. بتقدير وجاعل الليل. الليل سكنا" (صالح،

DOI:10.61704/pr.656

1418هـ، 3/ 283, وينظر: الزعبلاوي :482).

وخلاصة القول: إنّ الاسم المشبّه بالفعل معنى وعملا يجوز عطفه على الفعل؛ لأنّ المعنى بين الاسم والفعل متقارب في كون الاسم بمنزلة الفعل، فصحّ العطف (ينظر: ابن الناظم، 2000م :391).

4.3 المطلب الرابع (التطبيقات)

أ. قال تعالى:

﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾

[الأنعام: 96].

فقد عُطِف الفعل (جعل) على الاسم (فالق), وجاز ذلك لتأويله بفعل(فلقَ)(صالح، 1418هـ، 3/ 283, وينظر: الزعبلاوي :482).

ب. قال تعالى:

﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ۚ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾

[الأنعام: 95].

«وحسن ذلك العطف؛ لسهولة تأويل الاسم (مخرج) بفعل (يخرج)، ولهذا صحّ العطف على الفعل (ينظر: ابن مالك، 1990م: 3/ 383).

ج. قال تعالى:

﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾

[الحديد: 18].

فإن قلت: كيف جاز ذلك وحرف العطف لا يربط بين مختلف الجنس؟ قلت: إنّما جاز؛ لأنّ أحدهما مؤول بالآخر، فاتحد الجنس بالتأويل"(المرادي، 2008م: 2/ 1034, وينظر: الجرجاوي، 2000: 1/ 169).

د. قال تعالى:

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾

[الملك: 19].

ويقول ابن مالك معلّقا: "ثم نبهت على أنّ الفعل قد يعطف على الاسم المشابه للفعل، وأنّ الاسم المشابه للفعل قد يعطف على الفعل"(ينظر: ابن مالك: 3/ 1271, وابن مالك، 1990م: 3/ 383).

هـ. قال تعالى:

﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾

[العاديات: 3–4].

أي: أنّ مثل هذا العطف يجوز وسبب ذلك؛ في كون الاسم مما يصح تأويله بفعل وحينئذٍ جاز العطف (ينظر: ابن مالك، 1990م، 3/ 383, وابن الناظم، 2000م: ص391).

4. النتائج

أ. يتبيّن بتتبّع عبارات النحاة أنّ مصطلح الاسم المؤوَّل بفعل لم يرد بصيغة واحدة، بل عُبِّر عنه بعبارات متعددة تدور حول معنى واحد، مثل: الاسم في معنى الفعل، واسم الفاعل المؤول بالفعل، وعطف الفعل على الاسم حملاً على المعنى، وكلّها تشير إلى اتحاد الاسم والفعل في الدلالة بالتأويل

ب. إنّ جواز عطف الاسم على الفعل أو الفعل على الاسم مبنيّ على قاعدة اتحاد الجنس بالتأويل، بحيث يُنزَّل الاسم منزلة الفعل إذا كان مشتقًّا ويعمل عمله، فيزول اختلاف الجنس بين المعطوف والمعطوف عليه.

ج. يظهر أنّ اسم الفاعل إذا دخلت عليه (الـ) الموصولة كان في تقدير جملة فعلية؛ لأنّ (الـ) بمعنى (الذي)، وما بعدها صلة، فصار الاسم في قوة الفعل من حيث المعنى والعمل.

د. إنّ العلة الأساس في هذا التأويل هي تقارب المعنى بين الاسم المشتق والفعل؛ لأنّ المشتق يدلّ على الحدث وصاحبه، وهو معنى الفعل، فجاز الحمل عليه في العطف.

هـ. يكشف هذا التخريج عن حرص النحاة على المحافظة على القواعد العامة كقاعدة العطف على المماثل، وذلك عن طريق التأويل الذي يرفع التعارض الظاهري بين القاعدة والشواهد.

و. يتضح أنّ التأويل النحوي أدّى وظيفتين أساسيتين:

- توجيه الشواهد القرآنية والشعرية التي ظاهرها مخالفة القاعدة.
- بيان مرونة النظام النحوي وقدرته على استيعاب الاستعمال العربي دون نقض الأصول.

ز. يثبت هذا الموضوع أنّ المعنى له أثر كبير في التوجيه النحوي؛ إذ قد يُترك ظاهر اللفظ ويُعتمد على المعنى في الحكم النحوي، كما في الحمل على المعنى في باب العطف

ح. يمكن القول إنّ الاسم المشبّه بالفعل إذا قوي شبهه به معنى وعملاً جاز أن يُعامل معاملته في بعض الأحكام النحوية، ومن ذلك جواز العطف؛ لاتحاد الدلالة بالتأويل.

المصادر:

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد. (2000). البديع في علم العربية (فتحي أحمد علي الدين، محقق؛ ط. 1). جامعة أم القرى.

ابن الخباز، أحمد بن الحسين. (2007). توجيه اللمع (فايز زكي محمد دياب، محقق؛ ط. 2). دار السلام.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل. (1985). الأصول في النحو (عبد الحسين الفتلي، محقق). مؤسسة الرسالة.

ابن الناظم، بدر الدين محمد. (2000). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (محمد باسل عيون السود، محقق؛ ط. 1). دار الكتب العلمية.

DOI:10.61704/pr.656

ابن الوردي، زين الدين أبو حفص. (2008). شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (عبد الله بن علي الشلال، محقق؛ ط. 1). مكتبة الرشد.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. (1977). شرح المقدمة المحسبة (خالد عبد الكريم، محقق؛ ط. 1). المطبعة العصرية.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (1980). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (محمد محيي الدين عبد الحميد، محقق؛ ط. 20). دار التراث؛ دار مصر للطباعة.

ابن عقيل، بهاء الدين. (1985). المساعد على تسهيل الفوائد (محمد كامل بركات، محقق؛ ط. 1). دار المدني.

ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم. (1954). إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (محمد بن عوض السهلي، محقق؛ ط. 1). أضواء السلف.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1990). شرح تسهيل الفوائد (عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، محققان؛ ط. 1). دار هجر.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1982). شرح الكافية الشافية (عبد المنعم أحمد هريدي، محقق؛ ط. 1). جامعة أم القرى.

ابن هشام الأنصاري. (2019). حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيّة ابن مالك: دراسةً وتحقيقًا (جابر بن عبد الله بن سريّع، محقق). الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوَّرة.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف. (1979). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ط. 5). دار الجيل.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي. (2001). شرح المفصل للزمخشري (إميل بديع يعقوب، مقدم؛ ط. 1). دار الكتب العلمية.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب (رجب عثمان محمد، محقق؛ رمضان عبد التواب، مراجع؛ ط. 1). مكتبة الخانجي.

أبو علي الفارسيّ. (1969). الإيضاح العضدي (حسن شاذلي فرهود، محقق؛ ط. 1). كلية الآداب، جامعة الرياض.

أبو علي الفارسي. (1985). المسائل البصريات (محمد الشاطر، وأحمد محمد أحمد، محققان؛ ط. 1). مطبعة المدني.

الأشموني، علي بن محمد. (1998). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ط. 1). دار الكتب العلمية.

الأزهري، خالد بن عبد الله. (2000). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو

الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين. (1990). التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب (عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، محقق؛ ط. 1). دار الغرب الإسلامي.

الزعبلاوي، صلاح الدين. (د. ت.). دراسات في النحو. موقع اتحاد كتاب العرب.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمرو. (1993). المفصل في صنعة الإعراب (علي بو ملحم، محقق؛ ط. 1). مكتبة الهلال.

السامرائي، فاضل صالح. (2000). معاني النحو (ط. 1). دار الفكر.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله. (1992). نتائج الفكر في النحو (ط. 1). دار الكتب العلمية.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988). الكتاب (عبد السلام محمد هارون، محقق؛ ط. 3). مكتبة الخانجي.

الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى. (2007). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) (عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، محققون؛ ط. 1). جامعة أم القرى.

صالح، بهجت عبد الواحد. (1998). الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل (ط. 2). دار الفكر.

المرادي، أبو محمد بدر الدين. (2008). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (عبد الرحمن علي سليمان، محقق؛ ط. 1). دار الفكر العربي.

المكودي، أبو زيد عبد الرحمن. (2000). شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف (عبد الحميد هنداوي، محقق). المكتبة العصرية.

ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف. (2007). شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (علي محمد فاخر وآخرون، محققون؛ ط. 1). دار السلام.

DOI:10.61704/pr.656

The Grammatical Term "Interpreted as Another Form": The Noun Interpreted as A Verb as A Case Study

P-ISSN: 1680-9300
E-ISSN: 2790-2129
Vol. (26), No. (3)
pp. 71-77

[1] Rusul A. Turki
[2] Zafar K. Jamil
[1,2] College of Education for Humanities, Department of Arabic Language, University of Anbar, Anbar, Iraq.

Abstract:

This research addresses the issue of the noun interpreted as a verb in Arabic grammatical theory, particularly in the context of conjunction (al-ʿaṭf). In Arabic usage, it is possible to conjoin a noun to a verb or a verb to a noun, which appears to contradict the established grammatical principle requiring similarity between the conjunct and the conjoined element. The study aims to elucidate the basis upon which grammars have accounted for this phenomenon, namely the interpretation (ta'wīl) grounded in semantic unity of kind, especially when the relative article (al) is attached to the active participle (ism al-fāʿil), thereby rendering it functionally equivalent to a verb.

The research adopts a descriptive-analytical approach, based on an inductive study of grammatical texts and an analysis of evidence from the Qur'an and Arab speech, while tracing the terminology associated with this phenomenon and highlighting its verbal diversity yet conceptual unity. The study concludes that ta'wīl serves as a central mechanism for preserving grammatical rules from contradiction, as it restores anomalous usages to their foundational principles and reveals the flexibility of the grammatical system and its intrinsic connection to meaning.

Keywords: Grammatical Interpretation, Nouns, Infinitives, Verbs Interpreted as Such.

How to Cite: Turki, R. A., & Jamil , Z. K. (2026). The Grammatical Term "Interpreted as Another Form": The Noun Interpreted as A Verb as A Case Study. PROSPECTIVE RESEARCHES, 26(3), 71–77. https://doi.org/10.61704/pr.656

DOI:10.61704/pr.656